السياسة الإستعمارية حول إستراتيجية التقسيم الإقليمي في الجزائر
مـــــابين 1948-1962

إعداد / الأستاذ/ بن جابو أحمد

أستاذ مكلف بالدروس بالمدرسة العليا للأستذة بوزريعة

مقدمة

السيد/ رئيس الجلسة ، السادة : الحضور الكرام

إن موضوع محاضرتي يتعلق بإستراتيجية التقسيم الإقليمي في الجزائر خلال العهد الاستعماري الذي يعد من المصائب الكبرى التي ابتليت بها الجزائر ، وذلك حين تقطع إلى أجزاء من طرف عدوها ، ومنه فإني أرى أن المكان أمكنة،والزمان أزمنة ، فأي الأمكنة نعني ؟ وبأية الأزمنة نعتني ، فأما المكان فهو الجزائر ، وأما الزمان فهو فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر ، ولهذا التاريخ ماض وحاضر ومستقبل ، فالمستقبل والحاضر تاريخ بالقوة ، والماضي تاريخ بالفعل ، فلنقس هنا ما هو قائم على ما هو قادم ، وما ولي وفات على ما هو آت

فالتاريخ إنجاز في الحياة وللحياة ، والحياة حركة و فعل ، والفعل المنظم تقدم ، والتقدم قوة والقوة بقاء ، والبقاء غرضه الخلود (1) .

ومنه فإن السياسة الفرنسية في الجزائر اعتمدت منذ وهلتها الأولى على أبعاداستراتيجية قائمة على مبدأ اعتبار أن الجزائر قطعة من فرنسا ، وذلك منذ قرار 22 جويلية 1834 .

هذا إلى جانب قضية فصل الصحراء عن الشمال بعد عام1956 التي أصبحت هي الأخرى تشكل بعدا اقتصاديا وعسكريا ، وموقعا استراتيجيا بين إفريقيا السوداء ، وشمالها ،(2) حيث اعتمدت استثمارات قدرت مبالغها ب (600أو 700مليار فرنك)، وآفاق للتموين بالغاز والنفط بدون عملة أجنبية ، كما اعتبرت الصحراء في نظر فرنسا ميدانا للتجارب النووية والفضائية ، وموقعا مركزيا تحتله الصحراء يربط بين شرق إفريقيا وغربها ، وشمالها وجنوبها ، هذا إلى جانب التقسيم الإقليمي في الشمال حيث أنشأ مناطق تخضع للسيادة الفرنسية على

الساحل تكون فيها الأغلبية للسكان الأوروبيين كالجزائر العاصمة ، وإقليم وهران والمرسى الكبير ، وهاتين المنطقتين تتمثلان بهما الأراضي الخصبة ، والعمل على تطوير مرافقهما يشكل مصلحة اقتصادية وإستراتيجية لفرنسا (مشروع قانون هرسان) الذي اقترحه كتلة من النواب في البرلمان الفرنسي في28 فيفري 1957 وهي تسعى بذلك إلى إنشاء مقاطعة فرنسية بالجزائر العاصمة و وهران ، أما منطقة قسنطينة وتلمسان فيشكلان الحكم الذاتي للجمهورية الجزائرية ، أما الصحراء فتشكل إقليما خارج هذا التقسيم لشمال الجزائر [3] .

والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو، ما هي الدوافع التي أدت بفرنسا إلى التقطيع الإقليمي بعد 1956 ؟ وبالأخص منه قضية فصل الشمال عن الجنوب بعد أن كان الشمال يمثل البعد الحقيقي للاستعمار الفرنسي في الجزائر ، يمكننا تحديد الدوافع العقيقية كما يلي :

1- الاستغلال الاقتصادي والفني للصحراء ، وذلك بتوظيف الشركات الفرنسية في الجنوب وإغراء الرأي الأوروبي بذلك .

2- توفر الجنوب الجزائري على ثروات معدنية ضخمة كالنفط والحديد و الماغنيزيوم ، واليورانيوم ، والطاقة الشمسية، وبذلك فالصحراء الجزائرية أصبحت في نظر الاستعمار الفرنسي تمثل مصدر ثروة وأمل المستقبل ، خاصة بعد أن أصبح نضج الثورة الجزائرية بعد 1956 يشكل أمرا حتميا باستقلال الجزائر بعد 124 سنة من الإحتلال.

3- الحكم العسكري في الصحراء يعد استراتيجيا و ضروريا يمنع تسرب العتاد الفرنسي الحربي إلى الأقاليم الشمالية خاصة على الحدود الغربية والشرقية للجزائر .[4] وهذا ما يتطلب منا التطرق إلى مراحل التقسيم الإقليمي في الجزائر خلال الاستعمار الفرنسي .

أولا : السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر قبل 1947

عاشت الجزائر تحت نوعين من نظم الحكم هما :

- النظام العسكري (1830- 1870)
- النظام المدني بعد 1870

وكانت الجزائر منذ صدور قانون 22 جويلية 1834 الذي اعترف بالاحتلال كحقيقة ، وقسمها إلى ثلاث ولايات تكون تحت الحكم المباشر للحاكم العام ، وكل ولاية قسمت إلى دوائر والدوائر إلى بلديات ، كل ولاية تبعث بنائب إلى المجلس الوطني الفرنسي [5].

أما إدارة الأرياف فقد اعتمد فيها العدو على المكاتب العربية برئاسة ضابط فرنسي ، أما بعد ثورة 1871 فكان قرار مصادرة الأراضي ، وسياسة الإدماج التي قسمت الجزائر إلى ثلاث ولايات في الشمال ومنطقة عسكرية في الجنوب ، وكل ولاية إلى نوعين من البلديات هما :

أ- بلديات ذات عدد كبير من الكولون تشبه بلديات فرنسا .

ب- بلديات مختلطة عدد الكولون بها قليل فكانت الرقابة المباشرة تحت إداريين فرنسيين يعينهم والي الولاية لهم كل السلطات .

أما المكاتب العربية فكانت مطبقة على المنطقة العسكرية في الجنوب (الصحراء).

ورغم ذلك فقد فشلت سياسة الإدماج بعد أكثر من عقد من الزمن .

ففي سنة 1887 إقترح جماعة من النواب الفرنسيين إعطاء الجنسية الفرنسية للجزائريين ، و لم تتحقق إرادة الكولون إلا بعد قرار 23 أوت 1898 الذي منح الحاكم العام كل السلطات المتعلقة بالمشاكل العسكرية والمدنية ماعدا العدل والتربية ثم كان قرار 19 ديسمبر 1900 الذي أنشأ الحكم الذاتي وأعطاها الشخصية الفرنسية المدنية ، وميزانيتها الخاصة التي يقترحها الحاكم العام ويناقشها النواب الماليون .

وكان قانون 24 ديسمبر 1902 الذي بقى طوال نصف قرن يمثل القانون الأساسي لأراضي الجنوب و لم يحدث كيانا سياسيا بل تنظيما إداريا واعترف بأن الجنوب جزء لا يتجزأ من الجزائر

فوحدة الجزائر تم تأكيدها في مجلس الدولة الفرنسي إذ صدر في 1947/03/27 (الجزائر تضم في آن واحد الولايات الجزائرية وأراضي الجنوب ، إنما تؤلف كلا...) وهذا الكل يخضع لنظام تشريعي واحد [6].

ثانيا : السياسة الإدارية الفرنسية (1947-1956) :

لقد كان للقانون الأساسي الصادر في 20 سبتمبر 1947 انعكاسا مباشرا على الجنوب الجزائري في مادته : [50] نص على إزالة الحكم العسكري بالجنوب وضمه إلى الشمال .

وتعتبرأراضي الجنوب ولايات تحدد بقانون، وتدمج ميزانية ولايات الجنوب في ميزانية الشمال ابتداء من أول جانفي1948.

ومنذ 04جوان 1952 أصبحت الإقتراحات تدعو الحكومة الفرنسية إلى انشاء إقليم يتمتع باستقلال ذاتي (الصحراء الإفريقية الفرنسية) منها قانون جولي ..

وبذلك أصبح مشروع فرنسا في الصحراء يتطلب مجهودات ضخمة وهذا منذ احتلالها للجزائر وذلك قصد تحقيق نواياها الاستعمارية ، فكانت الولاية العامة تمثل إدارة لمقاطعات الجنوب التي أنشئت 1909 يشرف عليها الكاتب العام بالنيابة للحاكم العام بالجزائر ، ومقاطعات الجنوب كان لها نظام بلدي حدده القانون الفرنسي في 13 نوفمبر1874 وهو كما يلي [7]:

1- الأحواز الممتزجة (المختلطة) : يرأسها القائد العسكري الأعلى رتبة في الدائرة بلقب شيخ البلدية تساعده لجنة ، وتضم الأحواز مشرية ، عين الصفراء ، البيض كوليشار، الجلفة ، الأغواط ، غرداية ، توقرت ، الواد ، أولاد جلال .

2- الأحواز الأهلية : يحكمها قائدا عسكريا أعلى رتبة في دائرة الحوز تساعده لجنة معينة من الحاكم العام بالجزائر والقائد العسكري الأعلى رتبة في المقاطعة ، وتضم هذه الأحواز الساورة ، توات ، قورارة ، تندوف ، غرداية ، القليعة،ورقلة، آجير ، تيديكلت ، الهقار .

3- الجماعة : ويكون تسييرها حسب قرار 8 جانفي 1955 تتمثل مهمتها في تسيير شؤون الدوار .

مما سبق يتضح لنا أن مقاطعة الجنوب كانت تمثل إرتباطا بالجزائر حتى في عهد النظام الاستعماري بالجزائر في شكليه القديم والجديد .

كما أن طبيعة النظام العسكري بالجنوب كان لا يتلاءم مع طبيعة استغلال الصحراء الواسع لذلك كان صدور قانون 30 جوان 1914 لإعادة تنظيم الصحراء لكن الحرب العالمية الأولى حالت دون ذلك .

فأصبح الأمر بعد الحرب العالمية الأولى يتطلب تنظيم الصحراء بصورة جديدة في نظر المستعمر الفرنسي فزاد إلحاح الأوساط الرسمية على تحقيق المطالب السابقة، فكانت سنة1957التي وافق فيها البرلمان الفرنسي على المنظمة المشتركة للصحراء (O.C.R.S).

فكان إعلان الصحراء (أرض فرنسية)، فما هي الأغراض العقيقية من وراء ذلك ؟ فهناك عوامل أساسية تحرك السياسة الاستعمارية في التقسيم الإقليمي بالجزائر هي [8] :

1ـ قديما كان الاستعمار يستجيب لأهدافه التوسعية أكثر من استجابته للفوائد المنتظرة من المستعمرات،لكن انطلاق الثورة الجزائرية وشدتها جعلت الاستعمار يخفي أغراضه العقيقية وراء المنظمات والمشاريع الاقتصادية مقابل تنازلات سياسية يتخلى بواسطتها عن الحكم المباشر .

2ـ قام الاستعمار الفرنسي في بدايته علي أساس الاستيطان للاستغلال ألفلاحي ،غير أن تغير موازين الاقتصاد التي غيرت من المنتجات الفلاحية في نظر المستعمر الفرنسي خاصة بعد ظهور الإمكانات الصناعية بالصحراء.

3ـ بروز أهمية الاستعمار الاقتصادي كاتجاه جديد للاستعمار الحديث ،فأدي ذلك إلي العامل الهام الذي يتمثل في فصل الصحراء عن الشمال لأغراض استعمارية من أهمها:

ـ إنقاذ الاقتصاد الفرنسي من التدهور.

ـ الاحتفاظ بالصحراء كقاعدة أساسية قوية تمكن فرنسا من احتلال شمال الجزائر مرة ثانية ،فكانت المحاولات الرسمية والخفية التي تعمل علي التقسيم الإقليمي بالجزائر ،فوافق البرلمان الفرنسي في شهر يناير1957 علي إنشاء منظمة مشتركة للصحراء،وتعيين وزارة خاصة في جوان 1957،وإنشاء عمالتان بالصحراء في أوت 1957هما عمالتا :الواحات والساورة،لكن السؤال المطروح هنا ما هي أهداف الاستعمار الفرنسي من مشروع فصل الصحراء عن الشمال .

مما لاشك فيه أن الأهداف كانت متنوعة ،منها القريبة والبعيدة ومن أهمها :

1- تكوين شبكة واسعة في الصحراء تربط بين مختلف المقاطعات الواقعة تحت النفوذ الفرنسي .

2- أن تقام منشآت صناعية في نقاط ومناطق معدودة تستغل فيها الثروات الطبيعية بكيفية مناسبة وذلك حسب اقتراح (ألم إيريك لابون) ، أن عدد هذه المناطق خمسة هي :

1- حوض بشار – تندوف

2- مثلث بسكرة – قايس – توقرت

3- غينيا

4- مدغشقر

5- إفريقيا الاستوائية

وهذه المناطق تمثل مناطق التنظيم الصناعي الافريقي وحدة مستقلة لكنها ليست وحدة سياسية ولا قانونية ولا تجارية تعزز مكانة فرنسا سياسيا واقتصاديا [10].

3- إغراء الشركات الأجنبية بالاستثمار في الصحراء ، خاصة دول الحلف الأطلسي ، وذلك من خلال إبراز المزايا الإستراتيجية للصحراء بالنسبة للمعسكر الغربي حيث يقول دانيال ستراسير في كتابه (حقائق ووعود صحراوية) : إن الوضعية الجغرافية للحلف الأطلسي تجعل من الصعب جدا إقامة إستراتيجية ذات فائدة وذلك لعاملين هما :

أولا : إن القضاء الأوروبي لا يسمح بوجود جيوش عصرية كبرى وذلك يعود إلى ضعف في الحصانة الأرضية والأمكنة الواسعة التي تسمح بإقامة نظام قوي للطيران .

ثانيا : إن الصناعة الأوروبية كلها مركزة في مواقع قريبة من الحدود وبالتالي فهي معرضة لهجومات الطيران .

ثالثا : السياسة الإدارية الفرنسية (1957 – 1962) :

منذ اكتشاف البترول والغاز سنة 1956 بدأ حصار فرنسا وتطويقها لمنطقة الجنوب فكان قرار 7 أوت 1957 الخاص بالتنظيم الإداري بالجنوب تحت إشراف المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية ، فأنشئت عمالتا الواحات والساورة والدخول إليهما يخضع لإجراءات قانونية خاصة ، وفي 7 ديسمبر 1960 كان القرار الذي يحدد في بنده الأول على أن عمالتي الساورة والواحات الفرنسيتين جماعات إقليمية تابعة للجمهورية وهذه التغييرات كلها تهدف إلى فصل الصحراء عن الشمال .

أما قرار 17 مارس 1958 الذي أنشأ تقسيما إداريا جديدا فقسم الجزائر إلى 15 عمالة في مجملها وهذا تماشيا مع الإستراتيجية الجديدة للإستعمار الفرنسي بالجزائر الذي أصبح يعيش يوميا ضربات الثورة إقتصاديا وعسكريا ، فالتقسيم الجديد هذا أصبح يمثل الإطار الملائم لضمان التنمية الفلاحية والريفية للجزائر ، كما أنه يترجم من جهة أخرى تطور سلطات الولاة أو

رؤساء المصالح للولايات وذلك في إطار الإستراتيجية الإستعمارية كما أنه سياسة التقطيع الإقليمي بالجزائر بعد 1956 اعتمدت معايير جغرافية ، واقتصادية ، وتقنية ، ومعايير إدارية [11] فقسمت الخريطة الجديدة إلى ثلاثة أقاليم كبرى في مجملها هي :

1- **المنطقة الساحلية** : ذات الكثافة السكانية عالية تكون ذات نشاط اقتصادي ، تضم : 6 ملايين نسمة بكثافة تقدر بـــ 66 نسمة/ كم.

2- **منطقة الهضاب العليا** : تضم مجموعة سكانية قليلة العدد – نشاطها الأساسي هو الفلاحة والرعي ومساحتها تقدر بـــ (170.000كم) بها (1 مليون نسمة) تقدر بـــ 6 نسمة /كم تحتاج إلى مساحات مالية كبيرة **المناطق الصحراوية** : توضع في مجموعها تحت المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (O.C.R.S) فيها نسبة سكانية ضعيفة ، تقدر مساحتها بـــ (2 مليون كم) 650.000 نسمة وبكثافة تقدر بحوالي 0.30 نسمة/كم. لكن هذه المعايير لم تكن محترمة بصورة دائمة ، لأن القواعد الإستراتيجية للمستعمر في إنشاء عمالتين حدوديتين هما : عنابة وتلمسان اللتين تنضمان إلى المناطق الساحلية والهضاب العليا .

وقرار7 نوفمبر 1959 لإعادة التحديد بدقة وتحديد العلاقات أصبح عدد العمالات (15 عمالة) منها 13 عمالة في الشمال وعمالتان في الجنوب .

وهذا التقسيم الإداري والإقليمي بعد 1958 بالجزائر كان يهدف في مجمله إلى إخفاء النوايا الإستعمارية العميقة والبعيدة المدى وراء المشاريع الاقتصادية والاجتماعية و التنميظية والتنموية بصفة عامة هذا من جهة و من جهة أخرى إخماد الثورة الجزائرية وفشلها .

الخاتمة

من خلال عرضنا وتحليلنا لبعض الجوانب الإستراتيجية لسياسة التقطيع الإقليمي وفصل الصحراء عن الشمال خلال الاستعمار الفرنسي بالجزائر نستنتج بأن هذه السياسة قد بدأت باعتبار الجزائر كلها إقليما فرنسيا وانتهت باعتبار الصحراء فرنسية يجب فصلها عن الشمال .

هذا إلى جانب اكتشاف النوايا الفعلية لفرنسا في الجزائر فكان التركيز على شمال الجزائر قبل ظهور بوادر الثروة الصحراوية المعدنية والبترولية ، وينقلب الإهتمام الفرنسي الاستغلالي بالصحراء حين يكتشف البترول بها 1956 ، وهكذا نلاحظ أن السياسة الإستعمارية في الجزائر دامت 130 سنة كان لعابها يسيل على مساحة الجزائر كلها ويزداد هذا اللعاب كلما كشف جزء من الجزائر بما يحمله على ظهره أو في باطنه من خيرات ، وهذا قليل من كثير من النوايا الإستعمارية في الجزائر من خلال التقطيع الإقليمي في الجزائر الذي يحتاج منا إلى وقفات مركزة أكثر عند محطاته المتنوعة حتى ندرك ما فات على ما هو آت ، ونربط السابق باللاحق .

الهوامش

(1)- مجلة الأصالة – عدد خاص بالقرن الخامس عشر نوفمبر – ديسمبر 1997 ، جانفي – فيفري 1980 .

(2)- يوسف بن خدة – اتفاقيات ايفيان –المطبوعات الجامعية 1987 .ص(40)

(3)- سي يوسف بن خدة (ن.م) ص : (41) .

(4)- محمد مبارك الميلي – صحراؤنا – كتاب البعث . ص (55).

(5)- د.أبو القاسم سعد الله – الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930) الجزء الثاني الشركة الوطنية للنشر والتوزيع -1983 ص (18-19) .

(6)،(7)- محمد مبارك الميلي (ن.م) ص (108-109) .

(8)،(9)- محمد مبارك الميلي (ن.م) ص (110-111) .

(10) - Claude collat : Les institution de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962) édition du C.N.R paris – 1987 .PP(13.14)

(11) - Claude collat , OP. cit , PP(67.68.69).